جوهر المنظور الإسرائيلي للتسوية

• بقلم: أنطوان شلحت

اشتملت الحرب الإسرائيلية الحالية على لبنان والمقاومة اللبنانية، كما اشتملت قبلها على قطاع غزة، على إشارات تتعلق بالمنظور الإسرائيلي لـ"عملية السلام" مع الفلسطينيين، على مستجداته المتزامنة أقرب شيء مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، التي أسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ولغرض هذه المقالة، سأتوقف عند إشارة أحد الباحثين الإسرائيليين من "مركز يافا للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، الذي تناول الموضوع من زاوية عامل الردع الإسرائيلي، وهو عامل لا يجوز التقليل من شأنه في أية تسوية ناجزة أو مستقبلية مع إسرائيل.

يرى هذا الباحث أن معادلة الردع، من جانب إسرائيل، إزاء الفلسطينيين تستند حتى الآن إلى مركبين رئيسيين:

الأول: مستوى الإنجازات السياسية الذي يتوقعه الفلسطينيون، والإحباط المرتبط بذلك في ظلّ غياب أي تقدّم سياسي.

الثاني: الرد الإسرائيلي الشديد على "الإرهاب" و"حرب العصابات"، الذي يلحق أضراراً واسعة ومستمرة بالمجتمع الفلسطيني.

يمكن أن يكون هذا الاستحصال غير بريء من الغائية، أساساً في ضوء تطورات الحرب على لبنان. لكن جوهر ما يقول به هذا الباحث هو أن أية عملية تسوية مع الطرف الفلسطيني لا بدّ، من وجهة النظر الإسرائيلية، أن تبقى محكومة بقدرة القوة الإسرائيلية، وبخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك أن المتحكمين بهذه القدرة، من ساسة إسرائيل وعسكرييها على حدّ سواء، غير مقتنعين البتة منذ فشل القمة في كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠ بأن وجهة الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخبة والتمثيلية هي صوب التسوية وعقد السلام مع إسرائيل. ولا يهم هنا فيما إذا كان السلام وفق المفهوم الفلسطيني، أو بحسب الإملاءات الإسرائيلية.

و"عدم الاقتناع" هذا هو أحد العناصر التي تسوّغ إسرائيل من خلالها سياستها أحادية الجانب حيال الفلسطينيين على الأصعدة كافة. ومعروف أن هذه السياسة التي تواصل حكومة إيهود أولمرت التمسك بها منذ تشكيلها، بعد أن كان ٢٠٠٥ العام الذي رسّخت فيه إسرائيل بقيادة حكومة أريئيل شارون، لمساً ورؤية، ما اصطلحنا على تسميته بـ "المقاربة الأحادية الجانب" لتسوية النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، وذلك من خلال تطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من شمال الضفة الغربية، التي سبق أن وضعها شارون واشتبك من أجلها مع حزبه "الليكود"، إلى حدّ الانفصال عنه أيضاً وتأسيس حزب يمين– وسط جديد هو "كديما" (إلى الأمام)، كما اشتبك من أجلها مع اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وعلى الرغم مما أحدثته تلك الخطة والسياسة الأحادية الجانب عموماً من تداعيات على المشهد السياسي– الحزبي الإسرائيلي الداخلي إلى الآن، فإن أبرز إسقاطاتهما على المستوى الخارجي تجلّت في ركل ما يعرف باسم "عملية السلام"، من جهة، وفي استمرار تجاهل الطرف الفلسطيني كشريك ذي صلة في المفاوضات، من جهة أخرى موازية ومكملة. وبينما كانت الحجة الرئيسة لهذا التجاهل، قبل ذلك، متخفية وراء شعار "غير ذي صلة" حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فإنها سرعان ما أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن). وانسحب هذا التجاهل أيضاً، من بين أمور أخرى، على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.

وحتى من قبل ظهور نتائج الانتخابات الفلسطينية، وتحديداً في أواخر ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد هذه الانتخابات الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علناً عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أية حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علناً بوقف تحويل المستحقات المالية الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة الوطنية ولأية حكومة تشارك فيها "حماس"، واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علناً.

مع ذلك، لم تكف إسرائيل عن الترويج بأنها ستبقى ترى في السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل أي شيء، عنواناً في نزع سلاح الفصائل الفلسطينية، وفي حماية حدودها مع قطاع غزة من القصف الصاروخي المستمر.

كما سبقت الإشارة هناك الآن ارتباطاً بالحرب على لبنان، دعوات إلى العودة لرؤية الجانب الفلسطيني، بسلطته الوطنية وأحياناً بحكومته، شريكاً في "التسويات المطروحة"، وبالأخص "خطة التجميع" لرئيس الحكومة الإسرائيلية وخطة "خريطة الطريق" للرباعية الدولية. وهي دعوات لا تزال في الهامش السياسي الإسرائيلي، حسبما عبّر عن ذلك الكاتب أ. ب. يهوشواع ("يديعوت أحرونوت"، الفاتح من آب ٢٠٠٦)، الذي برّر ذلك بالأهمية القصوى للفصل من ناحية الوعي ومن ناحية سياسية بين المشكلة الفلسطينية وبين المشكلة اللبنانية. وأضاف: "حزب الله وإيران لا يقاتلان من أجل الفلسطينيين. وإنما على العكس، فإن حرب "الجهاد" الأيديولوجية للمتطرفين الشيعة في سبيل "الموت لإسرائيل" و"إعادة اليهود إلى أوروبا"، كما أقوال رئيس إيران، تلحق ضرراً فادحاً بإمكانية حلّ المشكلة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي".

وسواء وجدت هذه الدعوات آذاناً صاغية لدى أصحاب القرار أم لم تجد، فإنها في العمق دعوات تنطلق بصورة رئيسة من رؤية وظيفية للسلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية. وهي رؤية تشكل الوجه الآخر من المعادلة التي تسعى فقط إلى بلوغ الغايات المندرجة في خدمة المصالح الإسرائيلية من "عملية السلام".

وللتذكير، فإنه خلال الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، التي ما زالت نتائجها تتردد وتتداعى إلى الآن، برز أن هناك موضوعاً واحداً طغى على ما عداه على الأجندة العامة لمعظم الناخبين، وهو الموضوع نفسه الطاغي على الخطاب الشعبي والحزبي الإسرائيلي، لاسيما في أعقاب فشل محادثات "كامب ديفيد" وإعلان أن "لا شريك" الذي أطلقه إيهود باراك. هذا الموضوع هو: كيف يمكن التخلص من العرب؟ أو على الأقل كيف يمكن التخلص من غالبيتهم؟

وقد أظهرت نتائج تلك الانتخابات ما يلي:

* حزب "العمل" برئاسة عمير بيرتس حاول عبثاً أن يطرح على الأجندة العامة مواضيع (بالأساس اقتصادية– اجتماعية) في غاية الأهمية، لكن هذه المواضيع اعتبرت غير ذات صلة بالنسبة لهواجس غالبية الجمهور ورغباتهم.
* الأحزاب الحريدية ليست لديها تقريباً مثل هذه المشكلة فـ "كل شيء بيد الله" من ناحيتها.
* "شينوي" و"المفدال" ("القومي– الديني") ليسا مؤهلين لطرح وتزعم مثل هذا الحل، ولذلك فقد اختفى الحزب الأول من الخريطة في حين دفع الثاني ثمناً باهظاً.
* الليكود أيضاً، لا يستطيع اقتراح شيء– لا إعادة تقسيم للبلاد ولا ترانسفير للعرب، الذي ما زال يعتبر غير لائق من ناحية سياسية– ما عدا الخيار الأسوأ، وهو: استمرار النزاع وتصعيده.
* اليمين المتطرف، المتجسّد في حزبي "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا، بزعامة أفيغدور ليبرمان) و"هئيحود هليئومي" (الاتحاد الوطني)، يتعهد من جهته باقتلاع غالبية العرب مما يسمى "أرض إسرائيل".
* أما حزب "كديما" فيتعهد بتنفيذ الخيار، الذي يعتبره غالبية المعلقين وعلماء السياسة الأكثر واقعية اليوم، وهو الفصل التدريجي، الذي يخدم بقاء إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية.

فشل مدوٍّ لمشروع الشرق الأوسط الكبير

رايس.. السحر ينقلب على الساحر. (أ.ف.ب)

• بقلم: محمد ياغي

من منا لا يتذكر كلمات السيدة كونداليزا رايس، بعد توليها منصب وزيرة الخارجية الأميركية مطلع العام ٢٠٠٥: "سياستنا التي هدفت إلى الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط على حساب دعم الديمقراطية والحرية فيه أثبتت فشلها بهجمات ١١ أيلول، ذلك لم يجلب الأمن لنا" ... عقيدة كاملة في طريقة التعامل مع الشرق الأوسط، عمرها الزمني يصل إلى بدايات الحرب الباردة تغيرت وسقطت في لحظات بعد تلك الهجمات، وظهر توجه جديد في الإدارة الأميركية يدعو إلى نشر "الديمقراطية" و"الحرية" في الشرق الأوسط، الذي أصبح "كبيرا"، بشكل مفاجئ، ليشمل معظم الدول الإسلامية بعد أن كان يقصد به العالم العربي منزوعاً منه بلدان المغرب العربي. وقد ترجم هذا التوجه نفسه بانقلاب إستراتيجي في السياسة الأميركية يمكن ملاحظته وقراءته في السنوات الخمس السابقة.

سياسة جديدة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تستند إلى فكرة أن نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي سيؤدي بالضرورة لحل هذا الصراع، وتم ترجمة ذلك بسياسة أميركية نشطة هدفت إلى عزل الرئيس الراحل ياسر عرفات، والسعي لإحداث عملية إصلاح شاملة للنظام السياسي الفلسطيني المتهم بالفساد، ودعم صريح لمبدأ الانتخابات الحرة في كل من لبنان ومصر وفلسطين، وانتقادات صريحة للأصدقاء التقليديين، لم تسلم منها السعودية، أقرب الحلفاء للولايات المتحدة في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، أيضاً، تم رصد مبالغ مالية ضخمة صرفت من خلال مؤسسات مرتبطة بوزارة الخارجية بهدف خلق بدائل سياسية لما هو قائم في المنطقة العربية، وأمكن حتى ملاحظة نوع من التكامل في هذا الجهد مع أوروبا، على الرغم من الخلاف بين الطرفين حول الأسلوب.

كما تمت ترجمة هذا التغير بتبني عقيدة جديدة للأمن القومي الأميركي تم اعتمادها في أيلول العام ٢٠٠٢، وبنيت على مبدأ "الضربة الاستباقية"، والحاجة للقضاء عسكرياً على "محور الشر"، المتمثل بالعراق وإيران وكوريا الشمالية، وتم الشروع بتنفيذ المخطط بالقضاء على نظام صدام حسين، أضعف حلقات هذا المحور، وكمقدمة لمحاصرة إيران وسوريا وإحداث تغير فيهما، إما بتدخل مباشر وإما بدعم عناصر محلية في كلا البلدين، والضغط عليهما، أيضاً، ليتوقفا عن دعم حزب الله في لبنان، بما يفتح الطريق لإخراج لبنان من معادلة الصراع مع إسرائيل، وحصار سوريا، وتقزيم إيران.

مال وإعلام وقوة عسكرية مباشرة في المنطقة ... كل شيء كان معداً ليخدم الهدف الكبير؛ إحداث انقلاب ديمقراطي في الشرق الأوسط بالقوة المباشرة، بالترهيب والترغيب، قبل التوجه لحل "المشكلة الثانوية" في منطقتنا، الصراع العربي الإسرائيلي ... كان المبدأ يعتمد على فكرة يتيمة، يجب تشجيع إسرائيل على التنازل عن الأراضي التي تحتلها، ولا يمكن القيام بذلك إلا بخلق مناخ ديمقراطي في محيطها ... لم يرغب أحد في الإدارة الجمهورية المحافظة برؤية الاحتلال سبباً في استمرار الصراع، وفي وجود أنظمة فاسدة في العالم العربي بنت شرعية وجودها على هذا الصراع، ويمكن فهم ذلك قطعاً بحقيقة أن إسرائيل هي موضوع سياسي داخلي أميركي، مرتبط بالكونغرس والإعلام، وبحقيقة أن إسرائيل لم تخرج يوماً عن مظلة السياسة الأميركية، وهي جزء من منظومة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وليست مجرد حليف تقليدي، وهنالك بفعل ذلك، حدود لما يمكن أن تقوم به أية إدارة أميركية اتجاه إسرائيل، بعيداً عن هذه العوامل.

لكن الرياح لم تجرِ كما خطط لها، وانقلب السحر على الساحر كما يقال ... بدأ ذلك باستقبال القوات الأميركية "المحررة" للعراق بالبارود بدلاً من الورود، وباشتداد المواجهة مع الطرف السني فيه، وقد فرضت الخسائر المتصاعدة في صفوف القوات الأميركية، والفشل في جلب الأمن والاستقرار، والفشل حتى في مجرد إطلاق عملية إعادة إعمار للعراق، ناهيك عن جلب الديمقراطية له، على الإدارة الأميركية التحالف مع أحزاب شيعية معروفة بولائها التاريخي لإيران، وبدلاً من محاصرة النظام الإيراني وإحداث تغيير فيه، أصبحت إيران هي التي تحاصر القوات الأميركية من دون أن يكون لها بالضرورة جيش في العراق، وشجعها ذلك على رفض أي مشروع يحرمها من القدرة على امتلاك التكنولوجيا النووية، وشجع ذلك سوريا على التمرد وعدم الخوف من تورط عسكري أميركي مباشر ضدها، وبدلاً من توقف سوريا وإيران عن دعم حزب الله، أصبح الأخير جزءاً من الكنز الإستراتيجي الذي يعزز صمود هذه الدول، وقوة إضافية ضاغطة على الولايات المتحدة في المنطقة برفضه تنفيذ القرار ١٥٥٩، الذي يطالب حكومة لبنان ببسط سيطرتها على الجنوب، وتجريد الحزب من سلاحه ... وقد ترافق ذلك بالتأكيد، مع نجاح جديد لمعسكر إيران – سوريا، وهو نجاح حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، وأصبح محور إيران ممتداً من الخليج العربي وحتى شاطىء غزة.

السقوط المدوي للمشروع الأميركي، والفشل الذريع لمبدأ نشر الديمقراطية عبر فوهة المدفع، بما خلفه ذلك من نجاحات غير مسبوقة للمحور الإيراني، تطلب بالتأكيد تغييراً في التكتيك والإستراتيجية ... هنا، يمكن فهم دلالات تصريحات كونداليزا رايس برفضها الدعوة الدولية لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، "نريد رؤية وقف إطلاق نار في ظل شرق أوسط جديد، وليس عودة واهية للشرق الأوسط القديم" ... هي بالتأكيد محاولة للعودة للشرق الأوسط القديم، حيث الاستقرار على حساب الديمقراطية، والأمن على حساب الحرية، وحيث التحالف مع الأنظمة الأشد قمعاً وانغلاقاً وفساداً ... لكنها، عودة إلى المجهول أيضاً ... هي عودة مطلوب فيها القضاء على حزب الله و"حماس" بعمل عسكري لإضعاف سوريا وإيران، وقد يتطلب ذلك حرب طوائف جديدة في لبنان بعد حرب إسرائيل عليه ... تماماً مثلما يجري في العراق ... سنة وشيعة ... ليس مهماً أعداد الضحايا، والبنى التحتية المدمرة، ليس مهما أن يقال إن الولايات المتحدة عادت لتحمل الأنظمة القمعية على أكتافها، فدورها مهم ومطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما يفسر خروج هذه الأنظمة عن صمتها لتنتقد حزب الله، إنها الرغبة ليس للخلاص من حزب الله، وليس سعياً لوقف النفوذ الإيراني فحسب، بل الرغبة المستميتة لديها في الحفاظ على الوضع السابق، حيث يسمح لها بأن تعود لامتلاك الهواء الذي يتنفسه الناس، من دون أن تشكك الولايات المتحدة – الحليف– بشرعية وجودها عبر مطالبتها بحريات أكثر، وبانتخابات لا تريد أن تسمع بها.

إن تفجير المنطقة، ومحاولة إعادتها لما كانت عليه قبيل الاحتلال الأميركي للعراق، هي عملية مغامرة وغير محسوبة، ولن يكتب لها النجاح، فالعنف لا يولد إلا عنفاً، والموت والدمار يولدان كراهية لا يمكن السيطرة عليها، وبديل حزب الله في لبنان و"حماس" في فلسطين، في حال استمرار الحرب، ليس معسكر المعتدلين الذي تريده الولايات المتحدة، بل ربما مجموعات متطرفة على طريقة "القاعدة".